

## ماء في المازوت وشوائب في البنزين في حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

ضبطت دوريات حماية المستهلك في حماة صهريجين الأولى بسعة ٢٤ ألف لتر من المازوت منها ١٢ ألف لتر ماء، تم إحالة صاحبه موجوداً على القضاء وحجز الصهريج، والثاني صهريج زادت نسبة الشوائب فيه على ٢٪ فتم حجزه.

وبين رئيس دائرة حماية المستهلك في حماة نعمان الحاج لـ«الوطن» أنه ومنذ بداية العام ولغاية الشهر الماضي تم تنظيم ٢٢٠٢ ضبط عدلي لمخالفة أصحابها بعدم الإعلان عن الأسعار، والبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع، وعدم حيازة فواتير وزيادة في أجور النقل وعدم تقديم بيانات تكلفة وغش وتدليس، وخبز سبى الصنع وتهريب دقيق ونقص في وزن الخبز، وعدم التقيد بمواعيد عمل المخابز، والمتاجرة بالدقيق التوميني والمواد الإغاثية وحيازة مواد منتهية الصلاحية، وتم تقديم المخالفين إلى القضاء.

ماعدًا المخالفين بعدم الإعلان عن الأسعار وحيازة فواتير والبيع بسعر زائد والإعلان بسعر زائد، حيث يدفع ٢٥ ألف ليرة في مديرية المالية للتسوية.

أما عدد العينات فبلغ خلال الفترة ذاتها ١١٦٠ عينة، منها ١٠٤ عينات مخالفة أحيل أصحابها على القضاء، وما تبقى مطابقة أو قيد التحليل، كما بلغ عدد الإغلاقات ١٥٥ إغلاقاً شملت: محطات محروقات ومخابز ومحال سمانة ومعامل ألبان ومنتجات مختلفة ومحال لحوم.

أما في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٧ فقد بلغ عدد الضبوط العدلية المباشرة ١٨٨٤ ضبطاً وتم سحب ٩٧٨ عينة منها ٨٩ عينة مخالفة والباقي مطابق للمواصفات القياسية السورية وبلغ عدد الإغلاقات ١١٢ فقط.

وعزا الحاج ذلك إلى ازدياد نشاط المديرية هذا العام بسبب رقد الوزارة بكادر رقابي جديد.



## ١٣,٥ مليار ليرة و٤٢٥ حافلة أضرار شركة النقل الداخلي في حلب سليمان لـ«الوطن»: نحتاج إلى ١٤٠٠ حافلة لتخديم المدينة لا يتوافر منها سوى ١٠٦ حافلات

حافلة تم استعارتها من دمشق ليصبح المجموع (١١٣) حافلة تم إهداء (٢) منها لمدينة دير الزور بعد أن تم تحريرها من الإرهابيين بتوجيه من وزير الإدارة المحلية، ليتبقى (١٠٦) حافلات موضوع في الخدمة. منها بارتفاع وتضاعف أسعار القطع التبديلية ولوازم ومعدات التشغيل والعمل وعدم توافر الكثير من القطع التبديلية ما أدى لتوقف عدد منها عن العمل، مبيئاً الحاجة الماسة لتأمين (٢٠٠) حافلة كحل إسعافي لخدمات النقل الداخلي بغية تمكن الشركة من تقديم خدمات النقل للمواطنين، ومنح الشركة الموافقة اللازمة وتخصيصها بالاعتماد المالي المناسب للبدء بإعادة إعمار وتجهيز رغبة عين التل مع العدد والأدوات الإسعافية.

وأوضح المدير العام أنه تمت الموافقة الشركة على إعادة تجهيز عدد من الحافلات وإعادة تجهيز المحركات حيث تم تحديد (٦) حافلات، هيكل ومحرك، إضافة إلى توريد قطع تبديلية لإعادة تجهيز (٢٥) محركاً. وأوضح سليمان أن العدد المطلوب من الحافلات لتخديم جميع محاور المدينة وخطوطها البالغة (٥٣) خطاً على مدى السنوات الخمس القادمة يتراوح بين (١٢٠٠ و ١٤٠٠) حافلة مع مراعاة أن تكون المسارات الخدمية غير متشابهة بهدف تحسين جودة النقل وتخدم أكبر شريحة ممكنة من المواطنين.

حاليًا على تقييم الأضرار التي لحقت برحبة عين التل والنحضير للتواصل مع الجهات المعنية لدراسة تكلفة إعادة الإعمار للرحبة المذكورة. وأشار سليمان إلى قلة عدد الحافلات العاملة المتوفرة لدى الشركة حيث فقدت الشركة خلال مراحل الأزمة قرابة (٤٢٥) حافلة ما بين حرق وتدمير كلي بعد استيلاء الشركة من الإهابية المسلحة على رحبات الشركة في بدايات الأزمة ليتبقى (٧٧) حافلة من نوع كينج لونج طويلة وقصيرة.. أضيف إليها لاحقاً (٢٠) حافلة نوع يوبي و(١٦)



كرحبتي عين التل والبليرون وما تحتويه هذه الرحبات من (٤١٠) حافلات بين محروق ومدمر ومفقود ومغاسل وجميع مستلزمات الإصلاح والصيانة ومبوت الحافلات... إلخ. وبلغت الأضرار غير المباشرة عن الفترة نفسها (٧) ملايين ليرة سورية ليصبح مجموع الأضرار ١٣,٥ مليار ل.س. ولفت سليمان إلى عدم تمكن الشركة من استخدام المباني العائدة لها نظراً لكون رحبة البليرون تعتبر جبهة قتالية مع المجموعات الإرهابية في الريف الشمالي الغربي من المحافظة، أما رحبة عين التل فيتم العمل

محمود الصالح

كشف مدير عام شركة النقل الداخلي في حلب حسين سليمان عن حاجة مدينة حلب إلى ١٤٠٠ حافلة لا يتوافر منها الآن سوى ١٠٦ حافلات بسبب التخريب الذي تعرضت له حافلات الشركة والرحبات والمستودعات. وبين سليمان لـ«الوطن» أن الشركة تمتلك (١٠٦) حافلات منها (١٦) حافلة وردت كإعارة من الشركة العامة للنقل الداخلي بدمشق (١٠) حافلات طويلة و٦ حافلات قصيرة ومجمل هذه الحافلات تقوم بالعمل على تخديم المواطنين والإسهام والمشاركة في المهام المطلوبة منها، لافتاً إلى أن الشركة تخديم (١٦) خطاً منها (٨) خطوط وهي موزعة على الأحياء داخل المدينة (الداير الشمالي-الداير الجنوبي- سيف الدولة- قلعة حلب- فردوس- سبتان- القصر- الشهيد سعيد- المعري (عمارة) جامعة-الهك) المنشية-كرم القاطرجي (المنشية) و(٧) خطوط للريف وضواحي المدينة (الصناعة) الشيخ نجار-البايبري (الخفسرة- السفيرة- الواحة- الحاضر- دير حافر).

وأشار سليمان إلى أن الشركة أصدرت بطاقة الاشتراك الرقابي الفوري وهي خدمة باستطاعة أي مواطن الحصول عليها باشتراك شهري عام بقيمة (١٦٠٠) ل.س واشتركاك شهرية مخفضة تشمل الطلبة بنسبة تخفيض

## مشروع طحن حجارة بازلت في صلخد ينتظر تنفيذ «الإدارة المحلية» لوعودها

السويداء -عبير صيموعة

رغم تخصيص مشروع وطني حجارة البازلتية في مدينة صلخد بقطعة أرض من أملاك الدولة ورصد مبلغ ٥٧ مليون ليرة للمشروع من حساب مجلس مدينة صلخد في الموازنة المستقلة، والوعود الشفهية لوزير الإدارة المحلية والبيئة بتأمين باقي كلفة المشروع خلال زيارته إلى السويداء بالمباشرة بالمشروع جاء قرار هيئة التخطيط والتعاون الدولي رقم ٤٦/٤٩/١٤٩ تاريخ ٢٠١٨/٦/٤ بضرورة تحديد أولوية المشاريع الاستثمارية الضرورية في محافظة السويداء مخطياً للأمل بعد أن قامت الهيئة بإعادة المشروع تحت تسمية إعداد دراسة جدوى اقتصادية. ويشير رئيس مجلس مدينة صلخد ياسل الشومري إلى أهمية المشروع وخاصة أن مدينة صلخد مركز منطقة وبيع لها اثنتان وعشرون قرية وبلدة حيث يتجاوز عدد السكان التابعين لمنطقة صلخد ١٠٠ ألف نسمة كما أن صلخد المدينة في مركز المنطقة فيها متوسط الرخص السنوية نحو ست وثمانين رخصة منها الثلث تجمعات السكنية أبينة سكنية ويوجد من المنطقة كسارتان تابعتان للقطاع الخاص ولا يوجد أي كسارة للقطاع العام مؤكداً أن إحداث هذه الكسارة سوف يغطي حاجة القطاع العام من هذه المادة (الخدمات الفنية الإنشائية... الخ) مضيفاً: إن حاجة المحافظة من المواد الناتجة عن المشروع ما يزيد على مليون متر مكعب سنوياً وبسبب الأزمة التي مر بها بلدنا وإعادة الإعمار سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على مواد (اللازمة للبناء من (رمل-حصص).

ولفت الشومري إلى أنه بناء على موافقة وزير الإدارة المحلية الشفهية تم تسطير كتاب عن طريق محافظ السويداء بمبلغ ٢٥٠ مليوناً وحتى تاريخه لم يتم التمويل وخلال زيارة للجنة الوزارية التي تم تشكيلها من أجل معالجة الصعوبات وتذليل العقبات التي تعترض المشاريع في المنطقة الجنوبية تم طرح المشروع حيث أبت اللجنة استعادتها لدعم المشروع لأن له دوراً في التنمية ودعم القطاع العام ولما سيسقفه المشروع من فائدة اقتصادية وخدمية لجلس المدينة مؤكداً أنه جرى تقديم دراسة جدوى اقتصادية وتسويقية كاملة للمشروع جرى رفعها عن طريق المحافظة إلى اللجنة الوزارية.

## مواطن يشكي من مزاجية دائرة خدمات المزة بالتعامل مع المخالفات ٣٦٠٠ شكوى تعالجها محافظة دمشق سنوياً عبود لـ«الوطن»: لجنة لإزالة الإشغالات على أرصفة المدينة وطرقاتها

عبد النعم مسعود

كشف مدير هندسة النقل والمرور في محافظة دمشق عبد الله عبود لـ«الوطن» أن المحافظة شكلت لجنة للنظر بجميع الإشغالات على الأرصفة وفي شوارع المدينة مبهتة إزالة التعديلات على أرصفة المدينة وشوارعها مبيئاً أن ما سبق وسمحت به المحافظة في ظروف خاصة أصبح من غير المسموح به الآن. وأن المحافظة ستسعى إلى تطبيق الأنظمة والقوانين بهذا الشأن.

وبين عبود أن اللجنة ستقوم بدراسة كل حالة تتجاوز على الأرصفة على حدة وأنه في حال وجود إمكانية لإعطاء استثمار لجزء من الرصيف فسيتيم ذلك وإذا كان الرصيف لا يسمح فلن يتم إعطاء أي استثمار. وعن مخالفة العديد من المطاعم وتجاوزها على الأرصفة والطرق كما هو حاصل في العديد من المطاعم ومخالفات المطاعم الواقع في أول شارع أبو رمانة الذي يشغل كامل الرصيف بطاولاته إضافة إلى ما يقرب من المتر من الشارع العام قال عبود: إن المحافظة تلقت شكوى بخصوص المطاعم وتعمل على معالجتها وإن الواقع حسب الوصف السابق مخالف للأنظمة والقوانين.

ويطلب صاحب الشكوى أن تقوم البلدية بتطبيق القانون والنظام على الجميع فلا تفرقة. وقالت مصادر «الوطن» في محافظة دمشق: إن آلية متابعة أي شكوى تتم عبر مهدهسين تابعين للشكوى في المحافظة في كل دائرة من دوائر الخدمات إضافة إلى متابعة أجوبة الجهات المختلفة عن الشكوى وفقاً لتوجيهات المحافظ وذلك لمتابعة تنفيذها، كاشفة أن المحافظة تعالج وتتابع ٣٦٠٠ شكوى سنوياً.



أمام مدخل بيته الصغير ما يمنع حركة الدخول والخروج موضحاً أنه في حال قيام صاحب العلاقة بما يخالف ذلك من صف لسيارته الخاصة أو أي مركبة أخرى فسيمنع ذلك سحب الموافقة. وأكد عبود أن الموافقة لا تعني إعطاء ترخيص موقف فالوقوف مجاور وبدل الإيجار ٣٥٠ ألف ليرة ويعني تركيب شاخصة وهذا ما لم تفعله المحافظة مشيراً إلى أن المحافظة تتابع التحقق من الشكاوى المقدمة بهذا الموضوع.

وفي سياق متصل تلقت «الوطن» شكوى من أحد المواطنين القاطنين في منطقة مزة جبل ٨٦ بالقرب من محولة الكهرباء، على دائرة خدمات المزة التي قامت بإزالة مخالفة عبارة عن مرتين باطون هامش أمان لرجوع سيارة وتركت مثلها مخالفين اثنتان بمحاذاتها تماماً على الرغم من أن مرتكب المخالفين قام بالسلو على الأملاك العامة وتحويلها لغرف ملحقه بمنزله. ويتساءل صاحب الشكوى عن مزاجية الدائرة في تطبيق القانون من البلدية على المخالفين مؤكداً أنه إذا كان القانون يقضي بإزالة المخالفات فلماذا يتم تطبيقه بمزاجية؟ ولماذا تم هدم المخالفة الخاصة به مرتين متتاليتين على حين يتم التجاوز عن مخالفة جاره والإبقاء على غرف تم بناؤها على أملاك عامة؟

عبد النعم مسعود

عبد النعم مسعود

عبد النعم مسعود

عبد النعم مسعود

عبد النعم مسعود

عبد النعم مسعود